

# المجتمع المدني سبيلاً إلى الديمقراطية: آمال ومخاوف

حاتم عبّيد  
باحث تونسي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

## المجتمع المدني والديمقراطية الانتخابية:

شهد مفهوم المجتمع المدني في العقد الثامن من القرن العشرين انتعاشاً كبيراً إثر حركة الاحتجاج الواسعة التي قادتها حركة المعارضة البولندية، والتي تردّد صداها في مختلف أرجاء العالم في إطار موجة عارمة عنوانها المطالبة بالديمقراطية. وازدادت أهمية المجتمع المدني بأن صار، بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها وشرعت دول كثيرة في تبني أشكال متنوّعة من الديمقراطية، مؤشراً مهماً على مدى انخراط تلك الدول في المسار الديمقراطي. واليوم يُعدّ المجتمع المدني، في تقدير كثيرين، واحداً من أبرز مقومات نجاح الدول الغربية المتقدّمة، وما على الدول التي تأخر ركبها إلا أن تسرع إلى إرساء هذه المنظومة على أرض واقعها، حتّى تجد الديمقراطية طريقاً إليها. وراء ذلك اعتقاد لا يفتأ يقوى يوماً بعد يوم، مفاده أنّ النظام الانتخابي التنافسي لم يعد يكفي لتحقيق الديمقراطية وحده.

لقد تحوّلت عبارة المجتمع المدني وما يتّصل بها من تعابير أخرى كثيرة إلى لغة وشعارات لم تجد حركات المعارضة في تشيكوسلوفاكيا وبولندا وهنغاريا أحسن منها في التعبير عن نضالاتها ضدّ الاستبداد وتصديها للأنظمة الكليانية، بعد ما يعرف بربيع براغ، بل لم تغب تلك اللّغة من سجلّ حركات كثيرة كانت تسعى جاهدة إلى الإطاحة بالدكتاتوريات في أصقاع من العالم مختلفة كما هو الأمر في تيان والبرازيل وجنوب إفريقيا وإيران. ولعلّها المرة الأولى في التاريخ التي يقع فيها الانصهار بين اللّغة السياسيّة المستعملة في الحديث عن الديمقراطية واللّغة التي تُستخدم في الحديث عن المجتمع المدني. وهذا ما ألقى ظلالاً واضحة على تعريف الديمقراطية التي أصبحت تعني نظاماً سياسياً معيّنًا ونمطاً في الحياة تنزع فيه كلّ من الحكومة والمجتمع المدني إلى أن يعملوا ويؤدّيا أدوارهما، باعتبارهما كيانين لا يمكن الاستغناء عنهما، يكونان منفصلين ومتجاورين في آن معاً، ويستأثر كلّ واحد منهما بجملة من الخصائص والأدوار، ولكن لا يستطيع أحدهما أن يستغني عن الآخر؛ فهما مفصلان مهمّان في نظام ديمقراطيّ تخضع فيه ممارسة السلطة، سواء كان ذلك في فضاءات الحكومة أو فضاءات المجتمع المدني، للمراقبة العموميّة والتوافقات الحاصلة بعد التشاور وللتفاهم والتسوية سبيلين لفضّ الخلاف وإيجاد الحلول (Keane, 1998)، فلا تتحقّق الديمقراطية بمجرد توسيع نطاق سلطة الدولة، كي تشمل فضاءات المجتمع المدني، ولا هي كامنة في أن تُلغي الحكومة وأدوارها، ونحلّ محلّها توافقات عفويّة تحدث بين المواطنين المنتمين للمجتمع المدني، بل الديمقراطية مسار لا ينتهي من مراقبة الشعب للكيفيّة التي تُمارس بها السلطة داخل نظم سياسية لا يحدث فيها خلط بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكوميّة، وإن كان بين هذين النوعين من المؤسسات تماسّ ولقاء بين الحين والحين لتسوية

الخلاف ومعالجة القضايا. ومعلوم أنّ فهم الديمقراطية، هذا الفهم، ساهم في تخليصها من ذلك التصوّر الذي كان يظنّ أصحابه أنّها مجرد أحزاب تتنافس على حكم يكون الوصول إليه عبر انتخابات دورية، وأنّها تتحقّق بمجرد أن تحكّم أغلبية بقيّة الأقليات، وأنّ تحقّقها يرتهن بسيادة القانون.

وقد تنامي خلال العقدين الأخيرين عدد الأنظمة التي تُدار فيها السياسة عبر آليّة انتخابات تنافسيّة، ولكنّ ذلك لا يمكن أن يحجب عنّا جزءاً من الحقيقة يتمثّل في أنّ عدداً من الديمقراطيات الجديدة الناشئة أخفق في إنتاج حكومات تمثّل شعوبها أحسن تمثيل، وتستجيب لمطالبات جميع من يخضعون لحكمها ولايتها. فإرساء الديمقراطية في هذه الدول لم يخلق جوّاً من الثقة بين تلك الحكومات ومواطنيها، ولم يضع حدّاً للأصوات الساخطة والناقمة على من هم في الحكم، ولم يترك المجال أمام المواطنين للمشاركة في القرارات التي ظلّت صناعتها حكراً على مجموعة قليلة واقعة تحت ضغط مصالح فئويّة منظمّة.

من هذا المنطلق، تولّد البحث عن سبل كفيلة بتعميق الديمقراطية الانتخابيّة وتعويضها، كي تصبح قادرة على إفراز حكومات تتلافى النقائص المذكورة وتتوفّر فيها للمواطنين فرص التنظيم الذاتي، حتّى يتمكّنوا من بناء آرائهم وتحديد مصالحهم وإبلاغها إلى الحكومات، وحتّى ينخرطوا في أعمال جماعيّة تكون الغاية منها خدمة المصلحة العامّة، وحتّى يراقبوا سير الحكومات ويقوموا أداءها ويقوموا بمحاسبتها إن اقتضى الأمر. فبات ينظر إلى المجتمعات المدنية القويّة، من هذا المنطلق، على أنّها السياق الذي يضمن جريان الانتخابات واشتغالها بشكل ديمقراطيّ، ومن هذا المنطلق أيضاً، جاء الربط الوثيق بين المجتمع المدنيّ القويّ والديمقراطيّ الفاعلة على النحو الذي يجعل الواحد منهما عضداً للآخر يقويه (- Warren, 2011: 377).

ولمّا كان المجتمع المدنيّ يتنزّل في إطار أوسع هو العلاقات الاجتماعيّة داخل النظم الديمقراطيّة؛ فقد رأينا من المفيد أن نميّر بينه وبين مجالات أخرى تتعقد داخلها ضروب متنوّعة من العلاقات الاجتماعيّة، حتّى نفهم دور المجتمع المدنيّ، ونذكر من ثمّ إسهامه في تعزيز الديمقراطية والتمكين لها. فلا بدّ من التمييز في مستوى أوّل بين فضاءين اثنين: فضاء خاصّ (private space) تندرج فيه العلاقات الأسريّة وشبكة العلاقات القائمة على الصداقة، وينفصل عن الفضاء الثاني المتمثّل في الفضاء العموميّ (public space) الذي يضمّ المجتمع المدنيّ ومجالات أربعة أخرى. ويحيل هذا الفصل بين الفضاءين إلى التمييز بين أعمال اجتماعيّة تجري داخل دوائر ضيقة وبين أطراف يثق الواحد منها بالآخر، وأعمال تتعدّى ذلك النطاق وتتطوي على تفاعل مع أشكال أخرى من التنظيم الاجتماعيّ التي تقع على صعيد واسع داخل المجتمع. ولا بدّ أن نميّر في مستوى ثانٍ وفي

إطار المجالات الخمسة التي تنتمي إلى الفضاء العمومي بين مجالين؛ هما: بيروقراطية الدولة وسلطة القانون، ومجالات ثلاثة هي: المجتمع السياسي والمجتمع المدني والمجتمع الاقتصادي.

أما بيروقراطية الدولة وسلطة القانون، فتنهضان بالأساس على مؤسسات قانونية عقلانية ومبادئ منظمة. وهما تمثلان جوهر النظم الديمقراطية الحديثة. وأما كلٌّ من المجتمع السياسي والمجتمع الاقتصادي والمجتمع المدني، فتقوم على منظمات ملموسة ومجموعات من الأفراد، ومن ثمّ فهي التي تشكّل وتحدّد أبرز ما يسم النظام الديمقراطي. ويحيل المجتمع السياسي على النخبة السياسية التي تتكوّن من القادة والزعماء السياسيين ومن الأحزاب التي تتنافس من أجل السلطة والمناصب السياسية، ويتكوّن المجتمع الاقتصادي من عدد كبير من المنظمات التجارية التي تسعى إلى تحقيق الربح داخل النظام الرأسمالي. أما المجتمع المدني؛ فحقل يشمل منظمات وجماعات وجمعيات تنشأ رسمياً، وتُحمى قانونياً، وتكون في تسييرها مستقلة عن الدولة، ويأتيها الأفراد ويلتحقون بها طوعاً ومن تلقاء أنفسهم، وتكون في غاية من التنوع. فهناك جمعيات تدافع عن حقوق الإنسان، وأخرى تدعو إلى السلام، وثالثة لها شواغل بيئية، ورابعة تقوم بأنشطة تربوية وثقافية. وهناك أيضاً جمعيات ذات طابع ديني، وجمعيات رياضية، وجمعيات ترفيهية، وأخرى تُعنى بالصحة، وصنف يقدّم المساعدات، وصنف آخر موجّه للمسنّين والمتقاعدين... إلخ.

واضح أنّ أهمّ ما يميّز المجتمع المدني من المجتمعين السياسي والاقتصادي، أنّ الأفراد المنضمين في إطاره لا يمكنهم إحداث التغيير أو الحيلولة دون حصوله، إلّا من خلال صوت يعبر عنهم ويتكلّم باسمهم يتمثّل في المنظمات التي ينتمون إليها. أمّا في المجتمعين السياسي والاقتصادي، فإنّ للنخبة سلطة تتيح لها مراقبة التوجهات الاقتصادية والسياسية، حتّى إن لم تكن تلك النخبة تعمل داخل دينك المجتمعين، أو لم تكن لسان حال منظمة من المنظمات، فأبرز ما يميّز المجتمعين السياسي والاقتصادي أنّهما يتكوّنان من نخبة فاعلة ومن مؤسسات تتعلّق همّتها بالحوز على السلطة أو تحقيق الربح. بينما يظلّ المجتمع المدني مجالاً يؤمّه المواطنون العاديون الذين ينضمّون إلى جماعات أو منظمات، لأنّ لهم في حياتهم اليومية هواجس ينشدون إيجاد حلول لها، ورغبات وحاجات يبحثون عن سبل لتلبيتها وتحقيقها. فمنظمات المجتمع المدني لا تجعل من الوصول إلى الحكم أو تحقيق الثروة هدفها الذي ليس بعده هدف، وإن كانت تسعى بين الحين والحين إلى أن تكون فاعلاً سياسياً وطرفاً مؤثراً في صنع القرار، وكان لها حاجة دائمة إلى الدعم الماليّ كذلك، حتّى تستطيع البقاء ومواصلة أنشطتها.

واختلاف المجتمع المدني عن المجتمعين السياسي والاقتصادي لا يعني البتّة عدم وجود تداخل بين هذه الميادين الثلاثة، والدليل على ذلك أنّك تجد المنظمة الواحدة تنتمي في الوقت نفسه إلى هذا الميدان وذاك. ذلك

شأن ما يحدث من تداخل بين المجتمع المدني والمجتمع الاقتصادي تجسده أحسن تجسيد اتّحادات العمّال والمنظّمات الشغيلة والمنظّمات غير الحكوميّة والجمعيات التي ينضوي فيها المنتجون والفلاحون، فهذه المنظّمات على اختلافها تنتمي إلى المجتمع الاقتصادي ما دام من أهدافها التأثير في الحصيولة الاقتصاديّة. وتتميز هذه المنظّمات من المجتمع المدني أنّ أعضائها انتموا إليها طوعاً، واجتمعوا في إطارها من أجل تقليب النظر والتداول في مصالح تجمعهم. وهذه المنظّمات كذلك يمكن أن تتحوّل إلى فاعل سياسيّ على النحو الذي حصل في تونس في الأشهر الأخيرة من سنة 2013 عندما شهدت الحياة السياسيّة أزمة لم تلُح فيها للفرقاء بوادر انفراج، إلا حين تدخلت المنظّمة الشغيلة المعروفة بالاتّحاد العامّ التونسيّ للشغل، فنظّمت حواراً وطنياً رعته بمعية ثلاث منظّمات مدنيّة أخرى، وجمعت فيه على طاولة واحدة من هم في الحكم ومن يقفون في الصفّ المعارض، واستطاعت بفضلها أن تقرّب بين وجهات النظر المتباينة، وأن تصل إلى تحقيق توافق بينها حول خارطة طريق تضمّ عدداً من النقاط المتفق عليها، وأن تُخرج البلاد من أزمة كادت تعصف بها لتدخل طوراً جديداً سمتته التوافق.

ومن وجوه التداخل بين المجالين المدنيّ والسياسيّ منظّمات غير حكوميّة وجماعات ذات مصالح سياسيّة تُحرّكها غاية سياسيّة معلنة تتمثّل في تغيير هياكل السلطة السياسيّة أو التأثير فيها إن تعدّر التغيير من جهة، وتقوم بالأساس على مشاركة المواطنين العاديين فيها وتقديمهم الدعم لها، كي يصفوا شرعيّة على القضايا التي يدعون إليها والأفكار التي ينتصرون لها من جهة أخرى. أمّا التداخل بين المجتمع السياسيّ والمجتمع الاقتصاديّ، فمن مظاهره تلك الجماعات ذات المصالح السياسيّة والاقتصاديّة القائمة على النخبة من جهة والجمعيات غير الحكوميّة من جهة أخرى. فمثل هذه المنظّمات لا تنهض على مشاركة المواطنين ولا تستمدّ وجودها من دعمهم (Howard, 2003).

هل يمكن الحديث عن مجتمع مدنيّ في ظلّ مجتمعات غير ديمقراطيّة؟

ليس من اليسير الإجابة عن هذا السؤال، فالآراء تختلف هنا، والدارسون منهم من يتبنّى تصوّراً ضيقاً للمجتمع المدنيّ، ويعتبره من ثمّ من أمر الغرب دون سواه، لأنّه في تقديرهم سليل فكر غربيّ نظريّ تشكّل بالتدريج، حتّى استقام تصوّراً متكاملأً، ولأنّه ثمرة تجارب تاريخيّة وممارسات انبثقت من الواقع الغربيّ وما انفكّت عبر الأزمنة تتطور وتبلور، حتّى عرفت الشكل المنظّم الذي هي عليه اليوم، والذي ارتقى إلى منزلة النموذج والنوال. فالمجتمع المدنيّ وفق هذه النظرة لا يمكن أن يحيل إلا إلى نوع من المنظّمات التطوعيّة التي تجيء على المنوال الأمريكيّة والأوروبيّة التي لا يمكن أن توجد إلا في مجتمعات لها خلفيّة تاريخيّة على النحو الذي بيّنا.

ومعلوم أنّ هذا التصوّر، وهو يعتبر المجتمع المدنيّ مفهوماً متجدّراً في الغرب، ناشئ من تجربة تاريخية مخصوصة، لا يخلو من تحيّر إثنيّ غير خافٍ، تحرّر من ربقة الفريق الثاني الذي يصدر أصحابه في فهم المجتمع المدنيّ عن تصوّر رحب يدعون فيه إلى توسيع الدائرة، لتشمل بالإضافة إلى الجمعيات التطوّعية الموجودة في الدول الديمقراطية، مختلف التنظيمات الاجتماعية والممارسات التي تعتبر تجليات متعدّدة للمجتمع المدنيّ وتجسيدياً لهذه الفكرة في مختلف أنحاء المعمورة بطرائق مختلفة. من هذا المنظور يصبح لكلّ بلد مجتمعه المدنيّ، ويحمل أيّ اختلاف بين الدول على أنّه تنويعات في الشكل الذي يتّخذها المجتمع المدنيّ، أكثر من كونه علامة على اختلاف تلك الدول في مدى قوّة هذا المجتمع أو في مستواه.

وبين هذا وذاك، يقف فريق ثالث ينكر أصحابه أن يكون المجتمع المدنيّ مفهوماً كونياً يوجد في جميع نواحي العالم، ونعثر عليه هنا وهناك تحت غطاءات وتسميات متعدّدة؛ فهؤلاء لا يرون داعياً إلى توسيع نطاق التعريف الأصليّ والتجليات العملية للمجتمع المدنيّ، حتّى يصبحوا قادرين على استيعاب مختلف السياقات، وهم يعدون ذلك، إن حصل، ضرباً من التعسّف ربّما يجرّ إلى سوء تأويل عدد من الأعمال السياسيّة والاجتماعيّة الأكثر أهميّة وتفرداً، ليتمّ الزجّ بها في سلّة المجتمع المدنيّ. وعلى خلاف الاتجاه الذي يضيق من دائرة المجتمع المدنيّ، لا يحصر أنصار التوجّه الثالث قابليّة إجراء هذا المفهوم على الدول التي تنتسب إلى الغرب تاريخياً أو ثقافياً، وهم أيضاً يقولون بوجود أساس مادّي وعمليّ يمكن الانطلاق منه في دراسة المجتمع المدنيّ في دول غير غربيّة، ولاسيّما أنّ عدداً منها قد قطع منذ عشرات السنين شوطاً في الطريق نحو التغريب والديمقراطيّة.

من هذا المنظور، يصبح التمييز قائماً على أساس نمط النظام، ويغدو المجتمع المدنيّ في معناه الكلاسيكيّ غير موجود إلّا في الدول التي تتوفر فيها مؤسّسات ديمقراطيّة بغضّ الطرف عن مدى انتسابها للغرب، من غير أن يعني ذلك أنّ هذه الدول مدعوّة إلى تقديم ديمقراطيّات ليبيروية، حتّى يكون للمجتمع المدنيّ فيها وجود، بل حسب تلك الدول أن تستجيب لمعايير الحدّ الأدنى والأساسيّ للديمقراطيّة الإجرائيّة. وبهذا يكون المجتمع المدنيّ موضوع بحث وتحليل يمكن القيام بهما داخل الدول التي يصحّ نعتها بالديمقراطيّات الانتخابيّة، وإن كان في توسيع المفهوم والذهاب به بعيداً، ليشمل أنواعاً من الأنظمة الكليانيّة، خطر يتمثّل في إمكان الخلط بين ظواهر مختلفة من العمل الجماعيّ وأشكال متنوّعة من الانتظام، وبين مفهوم تمّ الاتّفاق على حدوده، ألا وهو المجتمع المدنيّ.

وإذا كان الحسم في مثل هذه المسائل غير ممكن، فإنّ تطوّر الدراسات التي تتناول المجتمع المدنيّ من زاوية مقارنة، وفي ضبط الدارسين مؤشّرات عمليّة في ضوئها يمكن التعرّف إلى مدى قوّة كلّ من المجتمعات

المدنيّة والديمقراطيّات، فإنّ ذلك وغيره سيّشجّع الباحثين على البحث عن إمكانيّات جديدة في إجراء مفهوم المجتمع المدنيّ على دول وسياقات متنوّعة، على النحو الذي يفتح السبيل أمام مقارنات، إن في مستوى الأبنية أو في مستوى الدلالات والوظائف، وأمام فهم أعمق لمختلف التوظيفات والتلويّنات التي شهدها هذا المجتمع المدنيّ.

في أمريكا اللاتينيّة، على سبيل المثال، كان الاتّجاه الغالب على التعامل مع هذا المفهوم هو الغرامشيّة الجديدة؛ نسبة إلى أنطونيو غرامشي. وكان من آثار ذلك أن استعمل المجتمع المدنيّ سلاحاً نظريّاً رفعه المعارضون في وجه الدكتاتوريّة. أمّا في جنوب صحراء إفريقيا، فقد بيّن الدارسون أنّ الحياة الجمعيّاتية ممثّلة في جمعيّات المزارعين ومنظّمات الصحفيّين وجمعيّات القضاة والمحامين واتّحادات عمّال المناجم وفي جمعيّات ذات طابع دينيّ مسيحيّ أو إسلاميّ، بيّنوا أنّ هذه الحياة تزدهر في ظلّ وجود دول فاعلة، ويكون لها دور مهمّ في تقوية الدول الضعيفة التي ما إن تسمح في إطار الفضاء العموميّ وفي الحياة الجمعيّاتية بقدر كبير من التعدديّة، حتّى تصبح قادرة أكثر على توزيع الثروة بين المواطنين وتعزيز شرعيّتها وتطوير إمكانيّاتها في الحكم (Bratton, 1989).

ولم يخلُ نقل مصطلح المجتمع المدنيّ نفسه من تغيير عندما هاجر من بيئته الأوروبيّة الأصليّة واستقرّ في بقاع أخرى. فقد حلّ محلّ هذا المصطلح، مصطلح آخر قريب منه أثره عدد من الدارسين، ألا وهو المجتمع المدنيّ (civilised society)، بينما جنح آخرون لاستعمال مصطلح المجتمع المتمدّن (civilised society) أو المجتمع المتحضّر (urban society). أمّا في شبه الجزيرة الكوريّة، فالذي لفت انتباه الدارسين مفارقة بين الدولة الكليانيّة في شمال كوريا التي كانت تتمتع بسيطرة كاملة ومحكمة على المواطنين، وكوريا الجنوبيّة التي أطاح بنظامها الدكتاتوريّ انتفاضة طلابيّة قامت سنة 1960 انتعشت وتغذّت من نهضة قويّة عرفها في تلك الفترة المجتمع المدنيّ الذي تعود جذوره الأولى إلى الفترة التي كان المواطنون يواجهون فيها الاستعمار اليابانيّ، وإلى عهد أبعد يتمثّل في ثورة الفلاحين المعروفة بانتفاضة تونغهاك (Tonghak Uprising) التي اندلعت في أواخر القرن التاسع عشر (Koo, 1993).

ومعلوم أنّ لانتشار لغة المجتمع المدنيّ انتشاراً شعبيّاً وابتكار مصطلحات أخرى من نحو المجتمع المدنيّ العالميّ (global civil society) آثاراً لعلّ من أبرزها تعدّدًا في المعاني التي يُحيل عليها هذا المفهوم يصل أحياناً إلى حدّ التضارب، وهو ما يمكن أن يورث خلطاً. ويبقى المهمّ في تقديرنا ظاهرة لا يمكن إنكارها هي قدرة لغة المجتمع المدنيّ في العقود الأخيرة على السفر إلى كافّة أرجاء العالم، حتّى أنّ الحديث بات يجري اليوم عن مجتمع مدنيّ عالميّ في ظلّ تحولات هائلة بدأ العالم يشهدها في النصف الثاني من القرن العشرين،

لعلّ من أبرزها تلك الحركة التجاريّة النشطة التي خرجت عن سلطة الحكومات ورقابتها ولم تعد تعترف بالحدود، ومنها أيضًا مجموعة من المنظّمات ذات الطابع المدنيّ وسّعت دائرة أنشطتها لتتخطّى حدود الدول وتتخذ طابعًا كونيًّا. وانتشار هذا المفهوم على نطاق عالمي لا يفصل عن ظهور تلك النزعات الجديدة، من قبيل عولمة وسائل الإعلام وانبعاث فكرة القوانين الدوليّة التي تدور على حقوق الإنسان، واتّساع رقعة الشعور بالمشترك داخل منظمات غير حكوميّة صار المنتمون إليها يشعرون بأنّ لهم التزامات تجاه مواطنين يعيشون خارج حدود دولتهم، لا لشيء إلاّ لأنهم مواطنون لهم الحقّ في عيش كريم، وفي هامش من ممارسة الحكم وصنع القرار.

## المجتمع المدنيّ: أيّة مكاسب للديمقراطيّة؟

ربّما اختلف الدارسون في مسائل كثيرة تتعلّق بالمجتمع المدنيّ، لكن حين يتعلّق الأمر بالتأثيرات الإيجابيّة لهذا المفهوم، يتقلّص الاختلاف وتتوحّد الرؤى، ولا يستحضر الذهن في الغالب عند ذكر هذا المفهوم إلاّ صورة إيجابيّة ومعاني إنسانيّة نبيلة. فهذا دياموند على سبيل المثال يذكر عددًا من المسالك التي يمكن للمجتمع من خلالها أن يؤثر إيجابيًّا في مسار تعزيز الديمقراطيّة وتوطيدها. من ذلك القول بأنّ المجتمع المدنيّ طريقة في الحدّ من سلطة الدولة والتحقّق من كفيّة إدارتها، وبأنّه يحثّ المواطنين على المشاركة السياسيّة، وينمّي فيهم ثقافة ديمقراطيّة تقوم على جملة من القيم، من نحو التسامح والتفاوض، وبأنّه يوفر قنوات إضافيّة تمكّن الأفراد من الإعلان عن مصالحهم والتكلّم بوضوح عمّا يشغلهم. هذا بالإضافة إلى فوائد أخرى، منها اعتبار المجتمع المدنيّ مجالًا يستقطب القادة السياسيّين الجدد الذين تتاح لهم في إطاره فرص التكوين والتدرّب والإشعاع فيما بعد. ومنها إسناد دور جليل إلى المجتمع المدنيّ في تحسين أداء المؤسّسات الديمقراطيّة، وفي توسيع قنوات المعلومة ودوائرها، حتّى تكون في متناول المواطنين (Diamond, 1996).

وهذه الفوائد وغيرها كثير، عوامل مهمّة تساعد على تقوية الدولة الديمقراطيّة وإضفاء مزيد من الشرعيّة عليها. وإذا كان دياموند لا يجعل المجتمع المدنيّ بديلًا يمكن أن يقوم مقام المؤسّسات السياسيّة الراسخة والقانونيّة التي يعدها شرطًا لا غنى عنه لقيام أيّ نظام ديمقراطيّ، فإنّه يرى أنّ هذه المؤسّسات القاعديّة ما إن يتم إرساؤها، حتّى يأتي المجتمع المدنيّ ليأخذ على عاتقه التمكين للديمقراطيّة، كي تكون أكثر شرعيّة وتجذّرًا في واقعها وفاعليّة في أدائها. وإذا كنّا لا نشكّ في قيمة ما ذكر دياموند من تأثيرات إيجابيّة يمكن أن يحدثها المجتمع المدنيّ في الأنظمة الديمقراطيّة، فإنّ كفيّة حصول تلك التأثيرات على أرض الواقع يظلّ سؤالًا لا نجد له في ما قدّم دياموند جوابًا. فنحن لا نعرف بطريقة عمليّة ملموسة كيف يمكن أن يتمّ التأثير، وما هي الآليات



التي تحكم سيره، وما هو الدور الذي تضطلع به عوامل أخرى، شأن الرفاه الاقتصادي ونجاعة المؤسسات السياسية الديمقراطية والعوامل الثقافية التي تفعل فعلها على مدى طويل، ومن ثمّ جاز لنا أن نسأل: هل المجتمع المدني هو العامل الوحيد، أم هو من أبرز العوامل، أم عامل من عوامل كثيرة تسهم جميعاً في ترسيخ النظام الديمقراطي؟

ويمكن الوقوف في حديث الدارسين عند آثار المجتمع المدني الإيجابية على توجّهين: توجّه أول يمثّله بوتنام صاحب الكتاب المعروف "تفعيل الديمقراطية: التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة"، ويجنح أصحابه إلى القول بأنّ للمشاركة في المجتمع المدني آثاراً إيجابية على الأفراد سرعان ما تفعل فعلها، وتصبح بدورها من العوامل المساهمة في جعل المجتمع أكثر ديمقراطية وانسجاماً وسلماً، بل إنّ بوتنام لا يتردد في إسناد دور إيجابي إلى المجتمع المدني الذي يطلق عليه في بعض السياقات اسم رأس المال الاجتماعي (social capital). يقول بوتنام سائلاً ثمّ مجيباً: "هل لرأس المال الاجتماعي آثار مفيدة؟ نعم، هناك مجموعة هائلة من الأبحاث لا تفتأ تزداد يوماً بعد يوم، تشير إلى أنّ الروابط المدنية تساعدنا على أن نكون في صحّة جيّدة وفي رفاه وعلى وعي" (Putnam, 2000: 287). وهذا ما بيّنته فصول كتابه التي دارت حول "التعليم ورفاه الأطفال" و"الأحياء الآمنة والمنتجة" و"الصحة والسعادة" و"الديمقراطية".

فالرأي عند بوتنام وعند من يعرفون بالرأسماليين الاجتماعيين أنّ منظمات المجتمع المدني هي مدارس للديمقراطية على حدّ عبارة توكفالي (Tocqueville) الشهيرة. والمقصود بذلك، أنّ ازدهار منظمات مستقلة وانتشارها في المجتمع تفتح أمام المواطنين سبلاً للتفاعل فيما بينهم خارج الأطر العائليّة وروابط الصداقة الضيقة، وهو ما من شأنه أن يعين على إشاعة مزيد من الثقة والتسامح في صفوف المواطنين، وينمي فيهم القدرة على التفاوض. وفي ذلك فوائد جليّة تخدم الديمقراطية وتسهم في ترسيخها. كما أنّ انخراط المواطن في منظمات المجتمع المدني واكتسابه تجربة في هذا المجال، يعمّقان وعيه بالأدوار المنوطة به وبقدرته على المشاركة في النظام الديمقراطي، ويخلقان منه مواطناً فاعلاً ومنخرطاً في مجتمعه. وراء ذلك تصوّر يقول بأنّه على قدر مشاركة المواطن في منظمات المجتمع المدني التطوعيّة، يكون قادراً ومؤهلاً أكثر لاستيطان قيم المواطنة الديمقراطية التشاركيّة (participatory democratic citizenry) التي تعد من أبرز العوامل المساعدة على تعزيز مؤسسات الدولة وتحسين أداء الحكومات الديمقراطية.

أمّا التوجّه الثاني، فيقرّ بأنّ منظمات المجتمع المدني تمثّل مصدراً مباشراً للتأثير الشعبي في الحياتين السياسيّة والاقتصاديّة وفي ما يمكن أن يشهدها من تطوّر، ومن ثمّ فهذه المنظمات لها مردود إيجابي على الأفراد والمجتمعات. وإذا كان أنصار التوجّه السابق يشدّدون على الفوائد النفسيّة التي يجنيها الأفراد والمجتمع

بصفة عامّة نتيجة انخراطهم في جماعات وما يحصل داخل تلك الجماعات من توافق وتعاون بين أعضائها، فإنّ أنصار هذا التوجّه يشدّدون على دور الصراع والنضالات التي تخوضها الجماعة، والتي يكون لها دور حاسم في التطوّر التاريخي للديمقراطية الحديثة. فمن منظور مؤسّساتي لا يكون للمنظّمات التطوّعية أهميّة إلاّ باعتبارها مصدر نفوذ شعبيّ، وهيئات أن يقتصر دورها على تيسير مشاركة الأفراد وتوسيع دائرة الثقة الاجتماعيّة، لهذا السبب تنصبّ العناية داخل هذا الاتجاه على بيان قدرة مؤسّسات المجتمع المدنيّ في أن تكون درعاً واقياً، أو قلّ آلية من آليات الدفاع عن الذات تحمي المواطنين من خطر محتمل من أخطار الدولة، ألا وهو أن تمتدّ يدها أكثر ممّا هو مسموح لها، وأن تتدخّل في أمور ومجالات لا تقع تحت طائلتها.

فدور منظّمات المجتمع المدنيّ وجمعياته في النظم الديمقراطيّة يكمن في الحيلولة دون تمرير قوانين تتعارض والمصالح المنظّمة لجماعات المواطنين من جهة، والتأثير إيجابياً، حتّى تتمّ المصادقة على القوانين والتشريعات التي تخدم تلك المصالح من جهة أخرى. ولا يقف دور منظّمات المجتمع المدنيّ عند هذا الحدّ، وإنّما يشمل أيضاً معلومات يمكن أن توفرها تلك المنظّمات للمشرّعين، ووجهات نظر ربّما لا يتمّ استحضارها في تناول المسائل ومعالجة المشاكل وسنّ القوانين، وضغوطات على صنّاع القرار لا شكّ في أنّها تسهم في صنع السياسات العادلة والقرارات الصائبة.

والمواطنون بدون انخراطهم في منظّمات المجتمع المدنيّ لا يكون لهم نفوذ سياسيّ مباشر، إلاّ إذا كانوا من الأثرياء أو الشخصيات النافذة والمشهورة. لذلك تجدهم في حاجة دائمة إلى جمعيّة أو منظّمة مريدة وقادرة على أن تتكلّم باسمهم، وتعبّر عن آرائهم وما يؤمنون به من قيم، وتجعل صوتهم مسموعاً ومؤثراً في المسار السياسيّ. فانتماء الأفراد إلى منظّمات المجتمع المدنيّ فرصة لتجميع الطاقات المشتتة وتوجيهها نحو هدف مرسوم وواضح، على نحو يسمح لهم بالتدخّل والتأثير في المسارات والتوجّهات التي تحدّد حياتهم وطرائق عيشهم، وبتحقيق أهداف ومكاسب لا يمكن لهم تحقيقها إلاّ من خلال تلك المنظّمات.

## المجتمع المدنيّ ومسالك التأثير في صنع القرار:

تُعرّف الديمقراطية، من جملة ما تعرّف به، بأنّها مبدأ يقوم على القول بأنّ هناك قرارات جماعية تُتخذ، وأنّ أطرافاً يمكن أن تتأثّر بهذه القرارات، وأنّ جميع الأطراف التي تكون عرضة لهذا التأثير يجب أن تتوفر لها الفرصة كي تؤثر بدورها في تلك القرارات، على نحو يتناسب وحجم الآثار المحتملة، ويتمّ من خلال ممارسات وداخل مؤسّسات ومنظّمات تتألّف منها الديمقراطية. والذي يميّز مواقع القرارات الجماعية في مجتمعات اليوم تعدّدها وعدم اقتصرها، مثلما كان يُتصوّر عن الانتخابات القائمة على الدوائر الإقليميّة. فليست الحكومات

وحدها تستأثر بالقدرة على التأثير في حياة المواطنين، بل هناك ضروب أخرى من التجمّعات، من نحو الهياكل النقابية والمنظمات الدينية تؤثر هي أيضاً في حياة الأفراد ومصيرهم (Warren, 2011)، وعلى هذه الدراسة نعتمد في صياغة أفكار هذه الفقرة).

ولما كان من خصائص المجتمعات الحديثة تقسيم العمل والترابط القائم بين المجالات، مثلما هو الأمر بالنسبة إلى مجالات الأمن والمحيط والهجرة، فإن الأفراد باتوا خاضعين لما سمّاه بومان بسلاسل التأثير (chains of affectedness)، وإن الديمقراطية لا يكون لها من معنى في مثل هذه السياقات الجديدة، إلا متى أحالت على ما للأفراد من وسائل وقدرات تتيح لهم أن يمارسوا تأثيراً على سلاسل التأثير، ومتى قرروا القيام بذلك. ولا يكون للتأثير معنى وفق هذا التصوّر، إلا إذا استحضرنا مختلف إمكانات التأثير، ولم تقتصر فيها على الممارسة الديمقراطية التقليدية المعروفة المتمثلة في انتخاب الحكومات، والتي لا يمكن أن تستوعب مختلف الطرق التي تؤثر بها الحياة الجماعية في الفرد، والتي من خلالها يُتاح للفرد أن يكون مؤثراً في السياسة وفي صناعة القرار تأثيراً يتخذ طابعين: طابع توجيهي (directive) يظهر حين يمارس الأفراد تأثيراً في القرارات الجماعية، يتمّ إما عبر انتخابهم من يحكمهم، وإما من خلال مشاركتهم في مواقع صنع القرار. أما المستوى الثاني، فيتخذ فيه التأثير طابعاً وقائياً (protective). ويظهر بالخصوص حين يكون في مقدور الأفراد أن يقاوموا الأذى والضرر اللذين تُلحقهما بهم جماعات أخرى مقاومة تتخذ أشكالاً مختلفة منها الاحتجاج على قرارات اتخذتها مجموعة ما، ومنها ممارسة حق النقض، ومنها أيضاً التنظيم في جمعية للإفلات من عواقب وأضرار ناجمة عن تدابير وترتيبات تخدم مصالح جماعة معينة. فالديمقراطية لا تعني بالضرورة أنّ كلّ فرد يشارك في صنع القرارات الجماعية، ولكن من معانيها ومما يدخل في دائرتها امتلاك الأفراد القدرة والصلاحية، كي يتصدّوا للخطر المحتمل والمحدق بهم، وليقرروا مصيرهم بأنفسهم ويسهموا في إنتاج عدم الهيمنة (non-domination) مقابل الهيمنة التي تنتجها الدولة وأجهزتها.

وتأثير الفرد في القرارات يكون على نحو مباشر (directly) كالتصويت في حالات الاستفتاء أو المشاركة في جمعيات قريبة منه، مثل منظمات الأحياء التي يدلي فيها الساكن برأيه مباشرة وبدون واسطة، ويكون أيضاً على نحو غير مباشر (representative) كإدلاء المواطن بصوته لانتخاب من ينوبه ويمثله في الحكم، أو انضمامه إلى منظمة تتكلّم باسمه وتمارس ضغوطاً على الأطراف الفاعلة وعلى مواقع صنع القرار. وإذا كان من خصائص المجتمع المعاصر تعدّد سبل التأثير المتاحة أمام الأفراد؛ فالغالب على مسالك التأثير هي الطرق غير المباشرة التي لا تقتصر على المنتخبين الممثلين، بل تشمل كذلك الجماعات التي لها غايات دعوية أو مصلحة. وهذا ما يجعل الديمقراطية تحيل إلى وسائل متعدّدة يستعملها الأفراد للتأثير في القرارات الجماعية.

وللتدخل في محطات مختلفة من مسارات صنع القرار، من قبيل الانتخاب والتنظيم والدعوة، وإقامة شبكة من العلاقات، والانخراط في نقاشات ومداومات حول عدد من المسائل.

ومثلما شهد العالم في العقود الأخيرة زيادة في عدد الديمقراطيات الانتخابية، فقد عرف نمواً هائلاً وسريعاً في عدد الحركات الاجتماعية، والجماعات الدعوية، والمنظمات التي تراقب أداء الحكومات، والحملات الإعلامية المكثفة، وأشكال جديدة من الفعل والتأثير المباشرين. وقد أدركت بعض الحكومات حجم هذه التحولات وعمقها، وبدأت تستجيب شيئاً فشيئاً لهذه التطورات، مستحدثة آليات جديدة تسترضي بها المواطنين، وتشعرهم بأنهم طرف في الحكم وفاعل في صنع السياسة والقرار، مثل آليات الاستفتاء وتفويض السلطة، وأتباع ما يعرف باللامركزية في اتخاذ القرارات، وابتكار أشكال جديدة، مثل ما يصطلح عليه بالحكم التعاوني، وتنظيم لقاءات واجتماعات دورية يحضرها من لهم مصالح وتأثير في البلاد، والقيام بمشاورات على نطاق موسع وأشكال أخرى كثيرة لا تكاد تربطها صلة بالمؤسسات الانتخابية الديمقراطية.

## المجتمع المدني بين نصره الديمقراطية وعدائها:

ليس في هذا العنوان غرابة أو تناقض، إلا عند من يعتقد خطأ أن الديمقراطية جبلّة مركوزة في المجتمع المدني ونتيجة حتمية مترتبة عليه. فإن وجدت منظماته وانتشرت في المجتمع، كانت الديمقراطية، وإذا غابت تلك المنظمات عدما الديمقراطية وفقدناها. فالرأي الأقرب إلى الصواب، في تقديرنا، هو الذي يقول بأن الوظائف الديمقراطية التي ينهض بها المجتمع المدني مشروطة بظروف، وليست في حكم الضرورة. ولعل من أبرز تلك الشروط عوامل سياسية من أهمها مؤسسات شرعية وأحزاب منغرسه في واقعها وتمتعة بدعم شعبي واسع. فبدون توفر هذه الشروط وغيرها، تتعطل قدرة المجتمع المدني على تعزيز الديمقراطية ونشرها. ويبدو أن عدداً ممن يدعون إلى الديمقراطية ويروجون لها ويعتقون فكرة المجتمع المدني ويحتضنونها لم يستحضروا هذه الحقيقة، لا ولم يدرك في خلدكم أن المجتمع المدني، مثلما يمكن أن يكون نصيراً وصديقاً للديمقراطية، قد ينقلب عدواً وخصماً لها.

ويحسن هنا، أن نستحضر مثال العراق الذي كانت إدارة جورج بوش تطمح إلى تحويله إلى منارة للديمقراطية في الشرق الأوسط، وجاءت سنة 2005 فتحقق هذا الطموح إلى بعث وزارة فريدة من نوعها والتعهد بتمويلها، نعني وزارة المجتمع المدني. وكان ذلك في إطار جملة من المبادرات، شأن إنشاء دستور ديمقراطي وتحرير الاقتصاد ومنح عدد من الأقليات الاجتماعية درجة معينة من الحكم الذاتي. وكان ذلك كله يتنزل في إطار أشمل، ألا وهو إيلاء الإدارات الأمريكية مكانة واعتباراً مهمين إلى المجتمع المدني منذ سقوط

النظام الشيوعي سنة 1990، واعتقادها منذ ذلك الحين بأن المجتمع المدني هو ذلك الزيت الذي يبسّر دوران عجلة الديمقراطية وسيرها (هذه المعلومات والأحداث التاريخية وما سيعقبها عولنا فيها على: Encarnacion: 2011).

وكان اعتلاء كلينتون (Clinton) سدة الحكم سنة 1993 منعرجاً مهماً، إذ أحيى الفكرة القائلة بأنّ تعزيز الديمقراطية الأمريكية ونشرها في العالم رسالة تستحقّ أن تُبدل من أجل تحقيقها الجهود، وأن تكون من أهمّ أهداف الإدارة الأمريكية، وأن تكون الفلسفة والنوايا التي تقف وراءها غير تلك التي كانت تحرك إدارة ريغن (Reagan)، وتجعل من المشروع الذي أرسله تحت اسم "الهيئات الوطنية من أجل الديمقراطية" (NED) جزءاً من الحرب الباردة التي كانت تخوضها أمريكا آنئذ ضدّ الاتحاد السوفياتي. بهذه الروح الجديدة أعاد كلينتون إحياء ذلك المشروع مضيفاً إليه منظمات حكومية عديدة أنشأها لدعم توجّه إدارته في نصرّة الديمقراطية ونشرها، مثل مركز الديمقراطية ومكتب وزارة الخارجية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. وكان العمل على تطوير المجتمع المدني وتركيز منظماته في عدد من الدول أولوية بارزة في توجّه كلينتون نحو إحياء مشروع دعم الديمقراطية بعد الحرب الباردة.

ولم يكن جورج بوش الابن أقلّ حماساً من كلينتون في الترويج للديمقراطية الأمريكية، وربما لم يفقه في ذلك إلاّ الرئيس وودرو ولسون (Woodrow Wilson). فالديمقراطية على النهج الأمريكي عند بوش ليست شيئاً جيّداً، بل ضرورة لا بدّ منها. وقد ازداد إيمان الإدارة الأمريكية بهذه العقيدة، عندما أفاقت على أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011، وبدأت بسرعة تتبنّى في عملها وتوجّهاتها الكبرى الفرضية القائلة بأنّ غياب الديمقراطية في الشرق الأوسط يمثل خطراً حقيقياً على الولايات المتحدة الأمريكية، لأنّه يحول تلك المنطقة إلى حاضنة تُنْعَش وتُغذّى الكره والأحقاد ضدّها. وهذا ما يجعل من واجب السياسة الخارجية وأهدافها الأولى في تلك الحقبة حمل العالم الإسلامي، والعرب على وجه مخصوص، على السير في ركاب الديمقراطية التي صار يُنظر إليها على أنّها الدواء الذي يشفي العالم من مرض الإرهاب. وقد تجسّد هذا الشعور بالواجب في غزو العراق سنة 2003 وعبر عنه بوش آنذاك بقوله: "للعالم مصلحة واضحة في نشر قيم الديمقراطية، لأنّ الأمم التي تنعم بالاستقرار والحرية لا يمكن أن تنتج الإيديولوجيات القائمة على القتل، بل هي تشجّع على السعي السلمي إلى حياة أفضل".

من هذا المنطلق، جاءت مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط على رأس برنامج إدارة جورج بوش المتمثّل في مساعدة الأنظمة غير الديمقراطية على إرساء منظومات المجتمع المدني الهادفة إلى توسيع رقعة المشاركة السياسية للمواطنين وتعزيز المجتمع المدني وسيادة القانون. ولم يغيب في إدارة أوباما الإيمان بجدوى المجتمع

المدني واعتباره حلاً يحمي الولايات المتحدة الأمريكية من تنامي نزعة الكره تجاهها، رغم تراجع الخطاب الداعي إلى هذه الفكرة وبروز أولويات أخرى من قبيل الدفاع والدبلوماسية والنمو. وإذا كانت الدعوة إلى نشر الديمقراطية وإبداء الاستعداد لإعانة الدول العربية والإسلامية على تبني قيمها، لم تجر على لسان أوباما في خطابه الذي ألقاه في القاهرة سنة 2009، فذلك لم يحل دون بقاء الإيمان بفكرة المجتمع المدني قوياً وراسخاً في دوائر السياسة الأمريكية الخارجية. وليس أدل على ذلك من قول كلينتون وزيرة الخارجية في السنة نفسها: "إنّ بناء مجتمعات مدنية وتوفير خدمات ملموسة من شأنه أن يثمر أمماً قوية تشترك في [تحقيق] أهداف الأمن والرفاه والسلم والتطور".

ومعلوم أنّ هذا العرض السريع يثير السؤال التالي: لماذا أخفقت هذه الجهود والإعانات والمشاريع في تحقيق الغايات المرسومة لها والمتمثلة في نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط وغيره من الدول ذات الأنظمة الكليانية؟ نعم، لقد حققت الرأسمالية في هذه الدول نجاحات كثيرة. ولكنها فشلت في تطوير المجتمع والاقتصاد، على نحو يقوّي المجتمع المدني، ويعزّز من ثمّ سلطة المجتمع حيال سلطة الدولة. والذي يساعدنا على فهم أسباب هذا التعثر، اتّصاف التطور الذي حصل في دول الشرق الأوسط بخصوصيات لعلّ من أبرزها أنّ الدولة هي التي قادت مشاريع التصنيع، وهي التي أفادت أكثر من غيرها من عائدات النفط، وأمكن لها أن تركز جهازين قويين: حربي وبيروقراطي، ومن ثمّ أن تبسط سلطانها ورقابتها على المجتمع، فإذا أضفنا إلى ذلك فشل الدول القطرية التي ظهرت بعد الاستعمار مباشرة في قيادة مشروع التنمية، عرفنا لم بقي المواطنون يعيشون في أمية وفي فقر، ولم ظلّت الطبقات الوسطى والشغيلة ذات حجم صغير تفتقد القدرة على التنظيم ولا تستطيع أن تؤثر في الحياة السياسية.

وإذا كان ذلك من العوامل التي أضعفت المجتمع، فإنّ الطريقة التي تمّ بها تحرير الاقتصاد في دول الشرق الأوسط في الفترة الممتدة بين 1980 و1990 لم تفض إلى نتائج إيجابية، بل ساهمت في إضعاف الدولة وظهور منظمات تنتمي إلى القطاع الخاصّ، وهو ما فتح المجال للاختراق ولتركيز المجتمع المدني في هذه الدول على أسس غير متينة. وهذا ما حصل بالفعل وتمّ في أطر وظروف شابها كثير من اللبس والخلط ترتب عليهما ميلاد مجتمع مدني مشوّه وقاصر لم يساعد على توطين الديمقراطية في تلك الدول وتحويلها إلى قيمة تؤمن بها الدولة والمواطنون على حدّ سواء. فما جدوى مجتمع مدني في دول تتمتع بحكوماتها بسلطات هائلة وأموال طائلة تمكّانها من فرض إرادتها وحمل المواطنين على طاعتها، بينما لا تتاح مثل تلك الموارد لخصومها السياسيين والاقتصاديين.

ولعلّ من أكثر ما يدعو إلى الحيرة والحذر ذلك النموّ المتسارع للجمعيات التطوّعية في مختلف دول الشرق الأوسط التي بات وجودها يمثل تحدّيًا أمام ظهور المجتمع المدني. فأغلب تلك الجمعيات يتّسم في السنوات الأخيرة ببعد دعويّ إسلاميّ، ويهدف إلى نصره عقيدة الإسلام والعمل على نشرها. والخشية كلّ الخشية أن يكون هذا العنفوان الذي يشهده النشاط الجمعياتي في الشرق الأوسط جزءًا من الصحوّة الإسلاميّة، وأن يكون دافع المواطنين إلى الانخراط في تلك الجمعيات وإقبالهم على تلك الأنشطة، الرغبة في الحلّ محلّ الدولة وسدّ الثغرات الناجمة عن فشلها في القيام بدورها في عدّة مجالات، شأن الرعاية الصحيّة والتعليم والإسكان، فمن المؤكّد أنّ وجود مثل تلك الدوافع سنلقي بظلالها على ما سيترتّب على أنشطة هذا النوع من المجتمع المدنيّ من دلالات ووظائف ديمقراطيّة لن تكون من كتلك التي يؤدّيها المجتمع المدنيّ في بيئته الأصليّة. ووجود هذه الدوافع يفسّر لنا أيضًا مفارقة عجيبة من مفارقات المجتمع المدنيّ في دول الشرق الأوسط، مفادها أنّ أكثر الأصوات التي ترتفع اليوم منددة بالديمقراطيّة، والتي ينتمي جزء كبير منها إلى المنظّمات الإسلاميّة، هي التي تتّخذ ممّا تقدّم إلى المجتمع من خدمات؛ أي من المجتمع المدنيّ أداة وحاملًا لنشر القيم المعادية للديمقراطيّة.

ويبقى أحسن مثال على توظيف المجتمع المدنيّ لغايات تُناهض الديمقراطية مثال ألمانيا في الفترة الواقعة بين الحربين التي وجد المواطنون أنفسهم خلالها وبسبب الإحباط الذي أصابهم ونتيجة يأسهم من حكومتهم الوطنيّة والأحزاب السياسيّة، ينخرطون، على نحو غير مسبوق، في جمعيات تطوّعية ونواد ومنظّمات مهنيّة. وهو ما جعل المجتمع المدنيّ آنذاك قويًّا ونشطًا. ولكن بدل أن تخدم تلك المنظّمات الديمقراطيّة وتدفع عنها الأخطار، ساهمت، للأسف، إسهامًا كبيرًا في انهيارها. فقد تحوّل المجتمع المدنيّ في تلك الحقبة إلى عدوّ أطاح بالديمقراطيّة في ألمانيا، فوجد فيه هتلر قاعدة وأرضيّة جاهزتين لدعم حزبه النازي، واختراق المجتمع الألمانيّ واحتوائه. ومن المفارقة وسخرية الأقدار، أن تكون الديمقراطية من خلال هذا المثال أفضل حالًا، حين لا يكون عود المجتمع المدنيّ صلبيًا، وأن يكون المجتمع المدنيّ هو الشّرك الذي نصبه هتلر، لينجح دونما عناء في الإيقاع بالألمانيّين والزجّ بهم في أتون النازية (Berman, 1997: 402)!

وغير بعيد عن هذه المفارقة ما جدّ في فنزولاً سنة 2002 من مسرحيّة دراميّة كان المجتمع المدنيّ فيها أملاً كاذبًا وسرابًا خلّابًا جعل المواطنين يعتقدون أنّه سبيلهم إلى الديمقراطيّة. ولكن هيهات أن تصدق آمال المواطنين، فقد تحوّل المجتمع المدنيّ نفسه إلى أداة تمّت الاستعانة بها لإجهاض الديمقراطيّة. وكان ذلك بأن أعدّ عدد من اتّحادات العمال ومن جمعيات رجال الأعمال انقلابًا على الديمقراطيّة انتهى بإبعاد قائد أفرزته انتخابات ديمقراطيّة، ألا وهو هيجو شافيز (Hugo Chavez) عن الحكم، لا لشيء إلاّ لأنّ سياساته ذات التوجّه اليساريّ قلبت موازين السلطة في فنزولاً، ومن ثمّ لم تُرض الإدارة الأمريكيّة التي سارعت إلى مباركة

هذه الانقلاب معتبرة إياه "انتصارًا للديمقراطية". ولكن هذا الموقف المتسرّع والتقدير الخاطئ المبنيين على المصلحة الظرفية والضيقة سرعان ما تمّ العدول عنهما، ليظلّ ذلك الانقلاب وصمة عار تُخرج المسؤولين الأمريكيين، كلّما عادت الأقاويل والشائعات، لتذكّر الرأي العالمي بأنّ المنظّمات والجمعيات الفينزولبية التي كانت تتلقّى المساعدات من الولايات الأمريكية هي التي شاركت في ذلك الانقلاب. وإذا كان لتلك المسرحية من مغزى ودرس بليغ، ففي تنبيه الإدارة الأمريكية إلى أنّ "الدفاع عن الديمقراطية بطرق غير ديمقراطية، لا يمكن أن يقود إلّا إلى نسف الديمقراطية والقضاء عليها".

## حتّى نستوعب الدرس:

تشهد مجتمعات بلدان الربيع العربيّ اليوم تكاثراً غير مسبوق في عدد المنظّمات والجمعيات التي تأسّست بعد الثورة، والتي صارت تُعدّ بالمئات والآلاف، والتي تُصنّف في خانة المجتمع المدني، ومن ثمّ تُعتبر في تقدير أغلب المحلّلين علامة صحّية وأمارة على أنّ هذه المجتمعات قد بدأت تقطع أشواطاً في الطريق إلى الديمقراطية. وإذا كان الشكّ لا يساورنا في صحّة نسب عدد مهمّ من تلك المنظّمات إلى المجتمع المدنيّ وفي ما تضطلع به الآن، وما ستنهض به في مراحل لاحقة، من أدوار جلييلة في تعزيز الديمقراطية ونشر قيمها في صفوف المواطنين والقائمين على الحكم، فإنّ الاحتراز والحذر من عدد هائل من تلك الجمعيات واجبين في هذه المرحلة الدقيقة على من يقرأ التاريخ ويتّعظ من تجارب الدول والأمم، حتّى لا ينظر إلى واقعه وما حوله بعينين مغمضتين أو منبهرتين بالثورة الانبهار الذي يحجب كثيراً من الحقائق.

فالخوف كلّ خوف أن تحمل الفورة والحماس والرغبة في البذل والعطاء عددًا من المواطنين إلى الانضمام، بعد الثورة، إلى جمعيات وممارسة أنشطة داخلها، ظناً منهم أنّهم يخدمون مجتمعاتهم ويكرّسون قيم الديمقراطية، بينما لا يمكن لتلك المنظّمات التي انضمّوا إليها إلا أن تعود على الديمقراطية بالوبال. حقيقة لا يستغربها إلا من يدرك حقّ الإدراك أنّ هناك جمعيات كثيرة محمولة على المجتمع المدنيّ مضارّها على الديمقراطية كبيرة، لا يمكن أن تُخفيها الأعمال الخيريّة التي تقوم بها والمساعدات التي تقدّمها للفقراء والمحتاجين. وعلة الخطر تحوّل بعض هذه الجمعيات إلى فضاءات تُغذي في من يؤمّها وينشط داخلها مشاعر الكره والعنف والطائفية. هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن تتعرّض له عدد من الجمعيات من اختراقات كثيرة، لعلّ من أخطرها تلك التي تقف وراء الاختراق، جهات ترعى الإرهاب وتعمل على نشره. هذا بالإضافة إلى وجود نوع آخر من الجمعيات التي يتمثّل خطرها على الديمقراطية في قدرتها على خلق قنوات وشبكات تهبيّ



الأسباب للفساد السياسي، وتخلق مناخاً تنتعش فيه الزبونية السياسية (political clientelist)، على النحو الذي يجعل المترقيين والمتعلمين يتمتعون بفوائد سياسية إضافية.

ومن الدروس التي من الأولى أن نلتقطها، حتى لا يتحوّل المجتمع المدنيّ عندنا إلى خصم يعادي الديمقراطية، عقيدة لا بدّ أن ترسخ في ضمائرنا تقول بأنّ المجتمع المدنيّ، باعتباره مجموعة من القيم والممارسات لا يكون ذا فائدة وقيمة إلا إذا وقف إلى جانب الحكومات ومن يملكون الثروة من رجال الأعمال، ومدّ يده إليهما للعمل سوية من أجل المصلحة العامّة وخير البلاد، ولم يقع في قبضة أحدهما، وإذا راعى الناس عند دعمه والانخراط فيه طبيعته وخصوصياته وكفّوا عن تصوّره حلاً وملاًداً يلجؤون إليهما، عندما تعجز الدولة أو تضطرب أحوال السوق والمال.

وآخر درس بليغ يجدر بنا الاعتبار به، عدم غلق باب النقاش والبحث في ما يمكن أن يفتح عليه المجتمع المدنيّ من سبل وتنويعات وابتكارات قد تجود بها تجارب مجتمعاتنا في هذا المجال وعادات لنا راسخة وضاربة في التاريخ في العمل الجمعياتي التطوّعي، وفي المنظّمات الخيرية التي لعبت في بعض الفترات أدواراً جليلة من غير أن تقع تحت قبضة التوظيف الماكر. فنحن حين نثبت المجتمع في رواية غربية أو منوال أمريكي، وما هما في نهاية الأمر إلا ثمرة تجربة وتأييل مخصوصين ومرتهنين بالسياق الذي ظهرا فيه، نسير في اتجاه يتعارض والروح التي يقوم عليها المجتمع المدنيّ (Edwards, 2011). وعلى هذا النحو، يكون سيرنا في طريق المجتمع المدنيّ حذراً متواصلاً، وأملاً لا ينفطع؛ الأوّل يفتح أعيننا على مخاطر المجتمع المدنيّ وانزلاقاته؛ والثاني يحثنا على ترسيخ هذا الكيان وتطويره في مجتمعاتنا، حتى يكون حقاً وصدقاً الحبل المتين الذي يشدنا إلى الديمقراطية، ولا يجعلنا نسقط مرّة أخرى في هوة الاستبداد. درس بليغ جدير بأن نحفظه عن ظهر قلب.

### قائمة المراجع:

- Bratton, M. (1989): Beyond the State: Civil Society and Associational Life in Africa. World Politics, 41
- Diamond, I. (Ed.) (1996): The Global Resurgence of Democracy. Jhon Hopkins University Press.
- Edwards, M. ( 2011): Conclusion: Civil Society as a Necessary and Necessarily Contested Idea. In Edwards, M. (ed.)The Oxford Handbook Of Civil Society, Cambridge Polity Press.
- Encarnacion, O. G.( 2011): Assisting Civil Society and Promoting Democracy. In Edwards, M. (ed.)The Oxford Handbook Of Civil Society, Cambridge Polity Press.
- Howard, M. M. ( 2003): The Weakness of Civil Society in post-Communist Europe. Cambridge University Press.
- Keane, j. (1998): Cvil Society: Old images, new visions. Standford University Press.
- Koo, H. (ed.) (1993): State and Society in Contemporary Korea. Cornell University Press.
- Putnam, R. D. (2000): Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community. New York Simon & Schuster.
- Warren, M. A. (2011): Civil Society and Democracy. In Edwards, M. (ed.)The Oxford Handbook Of Civil Society, Cambridge Polity Press.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun\_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com